الوحدة السادسة : النموذج التنموي التركي

د-حجام العربي . قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

السنة الجامعية : 2024-2025

إسناد -استخدام غير تجاري : http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/fr/

قائمة المحتويات

وحدة **3**

مقدمة **4**

I - المراحل التاريخية الرئيسية للتنمية الاقتصادية في تركيا **5**

1. المرحلة الأولى (1923-1929): 5

2. المرحلة الثانية (1929-1945): 5

3. المرحلة الثالثة (1950-1980): 5

4. المرحلة الرابعة (1980-الحاضر): 5

II - المكونات الأساسية للنموذج التنموي في تركيا **6**

1. الصناعة : 6

2. الصادرات: 6

3. الاستثمار الأجنبي 6

4. الخطة التنموية الثانية عشرة (2024-2028) 6

III - السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية في تركيا **7**

1. في مجال السياسات المالية 7

2. في مجال السياسات النقدية: 7

3. في مجال السياسات التجارية: 7

4. في مجال السياسات الصناعية: 7

IV - التحولات الاجتماعية في ظل النموذج التنموي **8**

1. الحد من الفقر: 8

2. تطور نظام التعليم: 8

3. تحول نظام الرعاية الصحية: 8

4. اتجاهات عدم المساواة الاجتماعية: 8

V - مقارنة النموذج التنموي التركي بنماذج تنموية أخرى **9**

VI - التحديات والانتقادات الرئيسية التي تواجه النموذج التنموي التركي **11**

1. التحديات: 11

2. الانتقادات 11

خاتمة **12**

وحدة

الهدف الخاص للوحدة :

أن **يستخرج** الطالب أهم المؤشرات التنموية للنموذج التنموي التركي.

الأهداف الاجرائية :

- أن يصنف الطالب بمعية زملائه المراحل التاريخية الرئيسية للتنمية الاقتصادية لتركيا
- أن يستخرج الطالب في شكل نقاط المكونات الاساسية للنموذج التنموي في تركيا.
- أن يفكك الطالب السياسيات الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية في تركيا بكل دقيق ودون خطأ.
- أن يحلل الطالب بمفرده التحولات الاجتماعية في ظل النموذج التنوي لتركيا بشكل دقيق
- أن يقارن الطالب النموذج التنموي التركي بالنماذج التنموية الاخرى في شكل فقرات .
- أن يصنف الطالب في شكل نقاط التحديات والانتقادات الموجهة للنموذج التنموي التركي.

مقدمة

شهدت تركيا، منذ **تأسيس الجمهورية في عام 1923 على أنقاض الإمبراطورية العثمانية**، تحولات جذرية في مسارها التنموي. فقد ورثت الجمهورية الجديدة إرثًا من الإصلاحات العثمانية المتأخرة ومحاولات التحديث في القرن التاسع عشر، لكنها انطلقت برؤية جديدة بقيادة **مصطفى كمال أتاتورك نحو بناء دولة حديثة وعلمانية**. تضمنت هذه الرؤية إصلاحات شاملة استهدفت **تحديث المجتمع والاقتصاد**، ووضعت الأساس **لنموذج تنموي طموح يسعى إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة**.

تميزت **مسيرة التنمية في تركيا بتنوع مراحلها**، حيث تبنت البلاد استراتيجيات اقتصادية مختلفة استجابة للظروف المحلية والعالمية المتغيرة. فمن التركيز الأولي على التراكم الخاص إلى تدخل الدولة المكثف في الاقتصاد، ثم التحول نحو التصنيع القائم على استيراد البدائل، وصولًا إلى الانفتاح على التجارة الحرة وتبني اقتصاد السوق، عكست هذه المراحل سعي تركيا الدائم لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي.

تتمتع تركيا بموقع جغرافي استراتيجي يربط بين قارتي أوروبا وآسيا، مما أكسبها أهمية جيوسياسية واقتصادية فريدة. وقد أثر هذا الموقع بشكل كبير على علاقاتها التجارية واستثماراتها الأجنبية واستراتيجياتها الاقتصادية بشكل عام. **إن تحليل النموذج التنموي التركي يقدم دراسة حالة قيمة للاقتصادات الناشئة التي تسعى إلى تحقيق التنمية في بيئة عالمية معقدة ومتغيرة.**

وسنحاول من خلال هذه الوحدة تقديم تحليل مفصل للنموذج التنموي التركي من خلال استعراض المراحل التاريخية الرئيسية التي مر بها، واستكشاف المكونات الأساسية للنموذج الحالي، وتحليل السياسات الاقتصادية المتبعة، وتقييم تأثيره على المؤشرات الاجتماعية، ودراسة دور القطاعين العام والخاص في تنفيذه، ومقارنته بنماذج تنموية أخرى، وتحديد التحديات والانتقادات الرئيسية التي تواجهه، واستشراف التوجهات المستقبلية المحتملة.

I المراحل التاريخية الرئيسية للتنمية الاقتصادية في تركيا

شهد الاقتصاد التركي منذ تأسيس الجمهورية أربع مراحل رئيسية في تطوره:

1. المرحلة الأولى (1923-1929):

وقد عُرفت **بعهد التراكم الخاص**، أين ركزت الحكومة على **بناء صناعة وطنية حديثة وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي ضمن إطار قانوني منظم**. هدفت السياسات إلى تطوير الصناعات الوطنية من خلال حماية الإنتاج المحلي عبر الرسوم الجمركية وتشجيع الاستثمار الخاص، مع إدراك أهمية رأس المال الأجنبي في هذه المرحلة. وقد شهدت هذه الفترة نموًا ملحوظًا في الإنتاج الزراعي الذي عاد إلى مستويات ما قبل الحرب، بالإضافة إلى نمو في قطاعي الصناعة والخدمات، وإن كان نصيبهما في الاقتصاد الكلي لا يزال محدودًا. لقد أدركت الجمهورية الوليدة أهمية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في وضع أسس متينة للتصنيع، مع توفير بيئة قانونية جاذبة لذلك.

2. المرحلة الثانية (1929-1945):

وقد سميت بمرحلة التراكم الحكومي، فقد تميزت بتحول نحو سياسات اقتصادية قومية جذرية **لعبت فيها الدولة دورًا مهيمنًا في التنمية الاقتصادية**، وخاصة في القطاع الصناعي، وذلك كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية. تخلت الحكومة عن السياسات الليبرالية المعتدلة وتبنت سياسات اقتصادية قومية متشددة، وقامت بتطوير واسع النطاق **للاقتصاد المملوك للدولة**، مع التركيز على أولوية التنمية الصناعية وتوسيع تدخل الحكومة واستثماراتها في الإنتاج الصناعي. **وقد تم تبني مبدأ "الاستاتية" (Statism)** كمذهب اقتصادي لتعزيز التعافي الاقتصادي، وتأسس البنك المركزي لجمهورية تركيا في عام 1930 لإدارة السياسة النقدية. لقد أدت تداعيات الكساد الكبير إلى إدراك الحكومة أن تدخل الدولة القوي ضروري لحماية الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة التصنيع.

3. المرحلة الثالثة (1950-1980):

وهي **مرحلة التصنيع الموجه من الدولة والقائم على حماية استيراد البدائل**، عودة إلى التركيز على السياسات الاقتصادية الليبرالية **وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي** في القطاع الصناعي، مع الحفاظ على دور كبير للدولة في الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا. تأسس بنك التنمية الصناعية التركي لتقديم القروض لرواد الأعمال من القطاع الخاص، **وقدم قانون الاستثمار الأجنبي لعام 1954 شروطًا تفضيلية للمستثمرين الأجانب**. وعلى الرغم من تشجيع المؤسسات الخاصة، حافظت الدولة على دور هام، خاصة في الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتقنيات متقدمة مثل البنية التحتية والتعدين والصناعات الكيميائية. ومع ذلك، بحلول أواخر السبعينيات، أدت استراتيجية **استيراد البدائل إلى أزمة اقتصادية حادة تميزت بارتفاع التضخم والبطالة وعدم القدرة على سداد فوائد القروض الأجنبية**. لقد أظهرت هذه المرحلة محدودية نموذج استيراد البدائل وعدم قدرته على تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

4. المرحلة الرابعة (1980-الحاضر):

وهي **مرحلة انفتاح الاقتصاد على التجارة الليبرالية**، فقد تميزت بتحول كبير **من استراتيجية استيراد البدائل إلى استراتيجية اقتصادية موجهة نحو التصدير وقائمة على آليات السوق**. نفذت الحكومة **بقيادة تورغوت أوزال** سياسات اقتصادية ليبرالية شملت تقليل تدخل الحكومة، وخفض التعريفات الجمركية، وتخفيض قيمة العملة، ورفع أسعار الفائدة، وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي. كما تم تخفيف القيود على التجارة الخارجية والعملات لزيادة القدرة التنافسية للصادرات، وكانت خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة سياسة رئيسية أخرى. وعلى الرغم من أن التسعينيات شهدت نموًا سريعًا أعقبته أزمات اقتصادية، فقد شهد القرن الحادي والعشرون، وخاصة خلال سنوات **حكم أردوغان**، فترة من **النمو الاقتصادي المطرد**، مما جعل تركيا اقتصادًا ناشئًا يتمتع بقاعدة صناعية قوية، **على الرغم من استمرار تحديات مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة.** وقد نمت صادرات السلع بشكل كبير في الثمانينيات، وشهد قطاع الخدمات تحسنًا **بفضل زيادة السياحة ورسوم خطوط الأنابيب**. أصبحت تركيا عضوًا مؤسسًا في **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** وعضوًا في **مجموعة العشرين (G20)**، ومرشحًا للانضمام إلى **الاتحاد الأوروبي**. لقد مثلت هذه المرحلة تحولًا جذريًا في **النموذج التنموي التركي نحو الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي**.

II المكونات الأساسية للنموذج التنموي في تركيا

يقوم النموذج التنموي الحالي في تركيا على خمسة أسس رئيسية أعلنها الرئيس أردوغان: الاستثمار والإنتاج والتوظيف والصادرات وتحقيق فائض في الحساب الجاري. ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق تعاف اقتصادي كامل على المدى الطويل ووضع تركيا بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم.

1. الصناعة :

لعبت **الصناعة** دورًا محوريًا في هذا النموذج، حيث يمثل **قطاع الصناعات التحويلية** نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (22.1% في عام 2022). وتشمل الصناعات الرئيسية في تركيا السيارات والإلكترونيات والمنسوجات ومنتجات الدفاع والسياحة. وتُولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية والتصنيع المتقدم تكنولوجيًا. ويتجلى ذلك في العديد من المبادرات والاستثمارات، مثل إنشاء أول مصنع لبطاريات السيارات الكهربائية في شراكة بين TOGG وFarasis، بهدف إنتاج 15 جيجاوات ساعة من خلايا ووحدات البطاريات. كما افتتح الرئيس أردوغان مصنعًا جديدًا لصهر الزنك في سيرت، من المتوقع أن يلبي حوالي نصف الطلب المحلي على الزنك ويخلق 7.5 آلاف فرصة عمل عند تشغيله بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر شركة **Fakir Hausgeräte** الألمانية 30 مليون دولار أمريكي لإنشاء منشأة تصنيع في إسطنبول، تركز على المنتجات التي تستخدم تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مع تخصيص جزء كبير من الإنتاج للتصدير. وتؤكد هذه الأمثلة على التزام الحكومة بتعزيز القاعدة الصناعية التركية في مختلف القطاعات.

2. الصادرات:

تعتبر **الصادرات** مكونًا حاسمًا آخر في **"نموذج اقتصاد تركيا"**، حيث حققت البلاد أعلى مستوى لها على الإطلاق في الصادرات في نوفمبر، حيث بلغت 21.5 مليار دولار أمريكي شهريًا و 221 مليار دولار أمريكي سنويًا، مما يمثل زيادة بنسبة 33.44 بالمائة على أساس سنوي. ويسلط هذا النجاح الضوء على الأهمية التي تولى لزيادة القدرة التصديرية لتركيا. ويهدف مصنع بطاريات السيارات الجديد إلى دعم صناعة السيارات، التي لديها بالفعل حجم صادرات كبير يبلغ 30 مليار دولار أمريكي. كما تخطط منشأة Fakir Hausgeräte الجديدة لتصدير حوالي 75 بالمائة من منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية والروسية. وتشير هذه المبادرات إلى اتجاه استراتيجي نحو تعزيز دور تركيا في التجارة العالمية وتحقيق فائض في الحساب الجاري من خلال أداء تصديري قوي. ويتوقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) أن ترتفع نسبة النمو القائم على التصدير في تركيا فوق النسبة المنخفضة الحالية البالغة 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

3. الاستثمار الأجنبي

يلعب **الاستثمار الأجنبي** دورًا حيويًا في **النموذج التنموي التركي**، حيث يمثل "الاستثمار" الركيزة الأولى في النموذج الاقتصادي الجديد. وقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا 10.670 مليار دولار أمريكي في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، مما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة 94 بالمائة على أساس سنوي. ويشير هذا الارتفاع الكبير إلى تزايد الثقة في الاقتصاد التركي. وتسلط النشرة الإخبارية الضوء على العديد من الأمثلة على الاستثمار الأجنبي، مثل المشروع المشترك بين TOGG (تركيا) وFarasis (الصين) لإنشاء مصنع لبطاريات السيارات، واستثمار شركة Fakir Hausgeräte الألمانية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، وقع مكتب الاستثمار مذكرة تفاهم مع شركة KIND الكورية الجنوبية للتعاون في مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق وتعزيز نقل التكنولوجيا. وتؤكد التدفقات القوية للاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية، على جهود الحكومة لخلق مناخ استثماري جذاب والاستفادة من رأس المال الأجنبي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. ويهدف مكتب الاستثمار إلى جذب استثمارات تساهم بشكل فعال في أهداف التنمية في تركيا، بما في ذلك التحول الأخضر والرقمنة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والاندماج الأعمق في سلاسل التوريد العالمية. ويستهدف الخطة التنموية الثانية عشرة (2024-2028) أن تستحوذ تركيا على 1.5% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و 12% من الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي بحلول عام 2028.

4. الخطة التنموية الثانية عشرة (2024-2028)

تعتبر **الخطة التنموية الثانية عشرة (2024-2028)** إطارًا استراتيجيًا شاملًا يهدف إلى رفع مكانة تركيا الدولية وتعزيز الازدهار ومكافحة التضخم مع الحفاظ على أوضاع مالية عامة قوية ومستدامة. وتتضمن الخطة استراتيجية مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بهدف محدد لزيادة حصة تركيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والإقليمي بحلول عام 2028. كما تعطي الخطة الأولوية للاستثمارات في قطاعات محددة مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتحول الأخضر والرقمنة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وتسعى الخطة إلى تحويل النمو من الاستهلاك الخاص إلى الاستثمارات والصادرات.

III السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية في تركيا

تبنت تركيا مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية، وقد شهدت هذه السياسات تحولات كبيرة على مر العقود، نبرز اهما

1. في مجال السياسات المالية

تعتبر السياسة المالية أداة أساسية لتحقيق التوسع الاقتصادي والاستقرار والتنمية المستدامة. تساهم السياسة المالية بشكل كبير في الحد من عدم المساواة في الدخل في تركيا، وخاصة من خلال الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة. وقد استخدمت سياسات مالية توسعية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، لتحفيز الطلب والاستثمار. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تساعد السياسات المالية الانكماشية، مثل خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، في كبح جماح التضخم. تاريخيًا، واجهت تركيا تحديات تتعلق بالشفافية والمساءلة في السياسة المالية. ومع ذلك، توجد جهود حديثة نحو تحقيق الضبط المالي واتخاذ موقف مالي حذر. لقد استخدمت السياسة المالية بنشاط للتأثير على النتائج الاقتصادية، لكن التحديات لا تزال قائمة في ضمان فعاليتها واستدامتها، لا سيما في إدارة الدين والعجز. فقد وظفت الحكومة تدابير مالية لتحفيز النمو وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، لكن الفعالية تعثرت أحيانًا بسبب قضايا هيكلية واعتبارات سياسية.

2. في مجال السياسات النقدية:

الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق والحفاظ على استقرار الأسعار. وقد شهدت تركيا تحولًا من برامج استقرار قائمة على سعر الصرف إلى نظام سعر صرف معوم. تم تطبيق أنظمة استهداف التضخم (ضمنية وصريحة). اتسمت فترة "أردوغانوميكس" بأسعار فائدة منخفضة على الرغم من ارتفاع التضخم. وقد شهدت الفترة الأخيرة عودة إلى سياسة نقدية أكثر تقليدية مع زيادات كبيرة في أسعار الفائدة لمكافحة التضخم. توجد مناقشات حول فعالية انتقال السياسة النقدية في تركيا. لقد كانت السياسة النقدية مجالًا مثيرًا للجدل، حيث أدت المقاربات غير التقليدية إلى ارتفاع التضخم وإلى عودة لاحقة إلى أساليب أكثر تقليدية. ولا يزال تقييم فعالية هذه السياسات جاريًا. فقد أدى الخروج عن السياسة النقدية القياسية في ظل "أردوغانوميكس" إلى تحديات اقتصادية كلية كبيرة، مما دفع إلى عكس السياسة مؤخرًا.

3. في مجال السياسات التجارية:

ركزت تركيا على تعزيز الصادرات والاستفادة من اتحادها الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا تداعيات اللوائح التجارية العالمية الجديدة مثل آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد أدى الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة، مما زاد من التجارة والاستثمار والنشاط الاقتصادي الثنائي. ويؤكد برنامج المالية متوسط الأجل على تحويل النمو من الاستهلاك الخاص إلى الصادرات. وقد أثر الارتفاع الأخير في قيمة الليرة التركية الحقيقية سلبًا على الصادرات، خاصة المنتجات ذات القيمة المنخفضة، بينما لا تزال واردات السلع الاستهلاكية النهائية قوية. وتعتبر آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي اعتبارًا حاسمًا نظرًا لدور الاتحاد الأوروبي كسوق رئيسي للصادرات التركية.

4. في مجال السياسات الصناعية:

شهدت السياسة الصناعية في تركيا مراحل تاريخية متعددة، بما في ذلك إحلال الواردات وتعزيز الصادرات. توجد مناقشات حول نجاحات وإخفاقات السياسات الصناعية السابقة. تم التركيز على الحوافز الإقليمية ودعم قطاعات محددة مثل المنسوجات والسيارات. ويتم التركيز حاليًا على الاستثمارات في التكنولوجيا المتقدمة والاندماج في سلاسل التوريد العالمية. لقد تطورت السياسة الصناعية بشكل كبير، مما يعكس تغير الأولويات الاقتصادية وضغوط المنافسة العالمية. وينصب التركيز الحالي على الانتقال نحو إنتاج ذي قيمة مضافة أعلى. فمن حماية الصناعات الناشئة إلى تعزيز الصادرات والآن استهداف القطاعات ذات التقنية العالية، تكيفت السياسة الصناعية التركية مع مرحلة التنمية والاتجاهات العالمية.

IV التحولات الاجتماعية في ظل النموذج التنموي

كان للنموذج التنموي التركي تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاجتماعية، مع تحقيق تقدم في بعض المجالات وظهور تحديات في مجالات أخرى.

1. الحد من الفقر:

شهدت تركيا انخفاضًا كبيرًا في معدلات الفقر بين عامي 2002 و 2021، بالتزامن مع النمو الاقتصادي القوي. ومع ذلك، فقد تباطأ هذا الانخفاض منذ عام 2016، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تزايد عدم المساواة. كان للنمو الاقتصادي تأثير كبير على الحد من الفقر. كما لعبت برامج المساعدة الاجتماعية دورًا في التخفيف من حدة الفقر. إلا أن ارتفاع معدلات فقر الأطفال يمثل مصدر قلق. في حين أن النموذج التنموي التركي أدى في البداية إلى انخفاض كبير في معدلات الفقر، إلا أن الاتجاهات الحديثة تشير إلى تباطؤ، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات نمو أكثر شمولية. فقد كان للنمو القوي في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة تأثير مباشر على الحد من الفقر، لكن تزايد عدم المساواة والتقلبات الاقتصادية أعاقت تحقيق المزيد من التقدم.

2. تطور نظام التعليم:

شهد نظام التعليم في تركيا تحسنًا ملحوظًا منذ عام 2003 من حيث أداء الطلاب وانخفاض عدم المساواة. وقد زادت معدلات الالتحاق بالتعليم في جميع المراحل، وخاصة بالنسبة للفتيات. كما تم توسيع البنية التحتية التعليمية وزيادة أعداد المعلمين. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء إصلاحات في المناهج وزيادة التركيز على نتائج التعلم. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات من حيث الجودة مقارنة بمتوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتأثير الخلفية الاجتماعية والاقتصادية على النتائج التعليمية. لقد تحقق تقدم كبير في توسيع الوصول إلى التعليم وتحسين جودته، وهو أمر بالغ الأهمية لتنمية رأس المال البشري على المدى الطويل. فقد أدت الاستثمارات في التعليم والإصلاحات إلى نتائج إيجابية، لكن معالجة أوجه عدم المساواة المتبقية والفجوات في الجودة ضرورية لتحقيق تقدم مستقبلي.

3. تحول نظام الرعاية الصحية:

شهدت تركيا تحسينات كبيرة في الوصول إلى الرعاية الصحية ونتائجها في ظل برنامج التحول الصحي. تم إنشاء نظام تغطية صحية شاملة، مما أدى إلى زيادة التغطية التأمينية والوصول إلى الخدمات. كما تحسنت مؤشرات متوسط العمر المتوقع ومعدلات وفيات الرضع واستخدام الرعاية الصحية. وزاد الإنفاق على الرعاية الصحية والقوى العاملة في هذا القطاع. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية. لقد كان تحول نظام الرعاية الصحية نجاحًا كبيرًا، مما أدى إلى تحسينات كبيرة في مؤشرات الصحة العامة والوصول إلى الرعاية. فقد نفذ برنامج التحول الصحي إصلاحات شاملة كان لها تأثير إيجابي ملموس على صحة ورفاهية السكان الأتراك.

4. اتجاهات عدم المساواة الاجتماعية:

لا تزال مستويات عدم المساواة في الدخل مرتفعة مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على الرغم من بعض التحسن في السنوات الأخيرة. وقد اتسعت فجوة توزيع الدخل في عام 2023. يتركز الثراء في أيدي أغنى 10% من السكان. كما توجد تفاوتات على أساس العرق والعمر والجنس. وهناك تفاوتات إقليمية في الثروة والتنمية. على الرغم من النمو الاقتصادي والتحسينات في بعض المؤشرات الاجتماعية، لا تزال هناك أوجه عدم مساواة اجتماعية كبيرة، وفي بعض الجوانب تتسع، مما يشكل تحديًا للتنمية الشاملة. فبينما نما الاقتصاد بشكل عام، لم يتم توزيع الفوائد بشكل متساو، مما أدى إلى تفاوتات مستمرة بل ومتزايدة بين مختلف شرائح المجتمع.

V مقارنة النموذج التنموي التركي بنماذج تنموية أخرى

تتسم جهود تركيا في مجال التعاون الإنمائي ببعض أوجه التشابه مع كل من الجهات المانحة التقليدية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية (DAC) والاقتصادات الناشئة، ولكنها تتميز أيضًا بخصائص فريدة.

بالمقارنة مع دول المنطقة مثل **مصر وبعض دول شمال افريقيا** ، تقدم تركيا مساعدات إنمائية رسمية (ODA) لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعتبر سوريا أكبر متلقي لهذه المساعدات. وعلى غرار تركيا، تواجه مصر وبعض دول شمال افريقيا تحديات مثل بطالة الشباب وقد تعتمدان على قطاعات مثل السياحة. ومع ذلك، قد تختلف مقارباتهما في مجال التحرر الاقتصادي ودور الدولة واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي، مما يتطلب مزيدًا من البحث لإجراء مقارنة مفصلة.

بالمقارنة مع دول ذات اقتصادات مماثلة مثل **ماليزيا وبولندا**، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (13,106 دولار أمريكي في عام 2023) أقل من متوسط نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي (35,948 دولار أمريكي في عام 2023). وتشير المناقشة حول "فخ الدخل المتوسط" إلى أن دولًا مثل تركيا والبرازيل قد كافحت من أجل تجاوز هذه المرحلة بشكل دائم، على عكس التنمية السريعة التي شهدتها الصين في العقود الأخيرة. ويتطلب إجراء مقارنة شاملة مزيدًا من البحث في النماذج التنموية المحددة لماليزيا وبولندا، وتحولاتهما إلى اقتصادات موجهة نحو التصدير، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتائجهما في مجال التنمية الاجتماعية.

يتميز النموذج التنموي التركي بأوجه تشابه واختلاف في استراتيجياته ونتائجه. فقد تطور عبر مراحل متميزة، من النموذج القائم على الدولة إلى النموذج الموجه نحو السوق، مما يعكس نهجًا واقعيًا في معالجة التحديات الاقتصادية. وعلى عكس بعض الاقتصادات الناشئة، كانت تركيا أكثر شفافية في تدفقات مساعداتها من خلال الإبلاغ إلى لجنة المساعدة الإنمائية. كما أن استخدام السياسات الإنجابية لتحقيق النمو الاقتصادي في تركيا يمثل جانبًا فريدًا مقارنة بالعديد من النماذج التنموية الأخرى.

جدول يوضح مقارنة مؤشرات الاقتصاد التركي ببعض مؤشرات الدول

المؤشر الاقتصادي والاجتماعي	تركيا(2023/2024)	متوسط الاتحاد الأوروبي(2023/2024)	ماليزيا(2023)	بولندا(2023)	مصر(2023)	المغرب(2023)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	13,106	35,948	12,170	17,920	4,100	3,770
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.2	[OECD] 0.5	4.0	0.2-	4.2	3.5
معدل التضخم (%)	60.9	2.6	2.5	10.9	33.7	6.3

معدل البطالة (%)	9.1	[Eurostat] 6.0	3.4	2.8	7.0	11.5
مؤشر التنمية البشرية (HDI)	(2021) 0.838 [UNDP]	(2021) 0.895 [UNDP]	0.803	0.866	0.707	0.703
ترتيب مؤشر الابتكار العالمي (GII)	37 (2024)	-	36	39	86	70

✎ ملاحظة :

يوضح هذا الجدول مقارنة أداء تركيا عبر مؤشرات اقتصادية واجتماعية رئيسية مع متوسط الاتحاد الأوروبي ودول مختارة. يظهر أن تركيا لديها نصيب فردي أقل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أعلى بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي. في حين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا كان قويًا في عام 2023، إلا أنه من المتوقع أن يتباطأ في عام 2024. ويشير ترتيب تركيا في مؤشر الابتكار العالمي إلى مستوى متوسط من الابتكار مقارنة بالدول الأخرى.

VI التحديات والانتقادات الرئيسية التي تواجه النموذج التنموي التركي

يواجه النموذج التنموي التركي الحالي العديد من التحديات والانتقادات الرئيسية.

1. التحديات:

أولا- التحديات الاقتصادية: وتتمثل في استمرار **ارتفاع معدلات التضخم** (حوالي 60.90% في عام 2024)، والتقلب الكبير في سعر صرف الليرة التركية وضعفها، واستمرار العجز في الحساب الجاري، والاعتماد على التمويل الأجنبي الذي غالبًا ما يكون متقلبًا، بالإضافة إلى مخاوف بشأن موثوقية البيانات الاقتصادية الرسمية، وخاصة حسابات الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى ارتفاع التضخم وضعف الليرة إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين وزيادة تكلفة الواردات. كما أن الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي يجعل الاقتصاد التركي عرضة للصدمات الخارجية. وتثير الشكوك حول دقة البيانات الاقتصادية الرسمية تساؤلات حول التقييم الحقيقي للوضع الاقتصادي.

ثانيا- التحديات السياسية والمؤسسية: فتتمثل في تآكل المؤسسات الديمقراطية، والنظام الحكمي المركزي المفرط الذي قد يكون غير فعال، وضعف سيادة القانون، وعدم استقلالية القضاء بشكل كامل، والقيود المفروضة على الحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، واستمرار المخاوف بشأن الفساد. وقد أدى تزايد سلطوية الحكومة وتركز السلطة في يد الرئيس، خاصة بعد التحول إلى النظام الرئاسي، إلى مخاوف بشأن الضوابط والتوازنات وتآكل المعايير الديمقراطية. كما تم التشكيك في استقلالية القضاء، وفرضت قيود على وسائل الإعلام والمجتمع المدني. ويُوصف نظام الحكم بأنه مركزي بشكل مفرط وقد يكون غير فعال، مما يؤدي إلى تأخيرات في اتخاذ القرارات ونقص التنسيق بين مؤسسات الدولة. ولا يزال الفساد مشكلة كبيرة تؤثر على الأداء السليم للجهاز الحكومي.

2. الانتقادات

تشتمل **الانتقادات الموجهة للنموذج التنموي التركي على الانتقادات المتعلقة بالاستدامة البيئية والتنمية الشاملة** إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي غالبًا على حساب حماية البيئة، وعدم المساواة في الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة، واستمرار عمل الأطفال، والتفاوتات بين الجنسين، والتفاوتات الإقليمية الكبيرة في مستويات التنمية والدخل. وتوجد مخاوف بشأن إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب حماية البيئة وضعف إنفاذ السياسات البيئية. ولا يزال الوصول غير المتكافئ إلى التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والعدالة وحماية الطفل، قائمًا. ولا يزال عمل الأطفال مشكلة، وغالبًا ما يرتبط بالفقر. وتظل التفاوتات الإقليمية في مستويات الدخل والتنمية، وخاصة بين المناطق الشرقية والغربية من البلاد، كبيرة. كما تستمر أوجه عدم المساواة بين الجنسين، مما يحد من مشاركة المرأة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع.

خاتمة

شهد النموذج التنموي التركي تحولات كبيرة على مر العقود، بدءًا من التركيز على التراكم الخاص في السنوات الأولى للجمهورية، مرورًا بحقبة التراكم الحكومي والتصنيع الموجه من الدولة، وصولًا إلى الانفتاح على التجارة الحرة في العصر الحديث. وقد حققت تركيا نموًا اقتصاديًا ملحوظًا وانخفاضًا في معدلات الفقر، بالإضافة إلى تحسينات كبيرة في نظامي التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد التركي يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الاختلالات الاقتصادية الكلية، وتأثير العوامل السياسية على الاقتصاد، والانتقادات الموجهة للنموذج التنموي، وضرورة تحقيق الاستدامة البيئية.

تشير المقارنات مع دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وبولندا والبرازيل وماليزيا إلى وجود نقاط قوة ونقاط ضعف في التجربة التركية. يمكن لتركيا أن تستفيد من تجارب هذه الدول، خاصة في مجالات تطوير التكنولوجيا المتقدمة وتعزيز المؤسسات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

لضمان استدامة النمو وتحقيق التنمية الشاملة، من الضروري أن تركز تركيا على تعزيز الإنتاجية والابتكار، وتسريع التحول نحو اقتصاد أخضر، وتقوية المؤسسات والحوكمة، ومعالجة مشكلة عدم المساواة الاجتماعية. كما أن الالتزام بخطط التنمية طويلة الأجل وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة سيكون له دور حاسم في تحقيق أهداف تركيا التنموية المستقبلية.